

(العامل الذكي من يجدُّ للوصول إلى أنبل الغايات، ولا يفتر عن طلب العلا خوفاً من العقبات، ولا يدع شيئاً إهمالاً وكسلاً، ولا يفرط في واجب استهانةً به، بل يسعى في تثقيف عقله؛ تمريناً وسعيّاً وراء الجديده، ولا يقعد عن طلب حق حياءً من أحد أو مخافةً من رئيس، أو للرغبة في الراحة وإيثار العافية، والحياة عنده جهاد، ومن يُقصر في حاضره كسلاً بكى في مستقبله ندماً).

٢- ضَعَّ كلمة (إخلاص) في تراكيب عدة؛ تكون فاعلاً في التركيب الأول، ومفعولاً به في الثاني، ومفعولاً مطلقاً في الثالث، ومفعولاً لأجله في الرابع.

٣- اجعل كلمة «وفاء» مفعولاً لأجله في ثلاثة تراكيب؛ بحيث تكون راجحة النصب، ثم مرجوحة النصب، ثم مستوية الأمرين.

٤- قال تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّتٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَكَانَتْ أَكْثَمًا ضِعْفَيْنِ﴾^(١).

(أ) عيّن المفعول لأجله في الآية الكريمة.

(ب) أعرب ما تحته خط منها.

٥- اجعل كل مصدر مما يأتي مفعولاً مطلقاً في جملة، ومفعولاً لأجله في جملة؛ بحيث يتنوع من النصب إلى الجر: «تكريماً، إجلالاً، إنصافاً، إلهاماً».

٦- اشرح البيت الآتي، ثم أعرب ما تحته خط منه:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادَّخَارَهُ وَأَعْرَضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا



المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً



تعريف الظرف:

(١) آية ٢٦٥ سورة البقرة.

الظرفُ وقتٌ أو مكانٌ ضُمَّنَا

«في» باطراد؛ كـ «هنا امكثُ أزمناً»^(١)

عرّف المصنّفُ الظرفُ بأنه: زمانٌ، أو مكانٌ، ضُمَّنَ معنى «في»^(٢) باطراد^(٣)؛ نحو: «امكثُ هنا أزمناً»، ف(هنا): ظرفُ مكانٍ، و(أزمناً): ظرفُ زمانٍ، وكلُّ منهما تَضَمَّنَ معنى «في»؛ لأنَّ المعنى: امكثُ في هذا الموضع وفي أزمِن.

واحترز بقوله: «ضُمَّنَ معنى في» مما لم يتضمَّن من أسماء الزمان أو المكان معنى «في»؛ كما إذا جُعِلَ اسمُ الزمان أو المكان مبتدأً أو خبراً؛ نحو «يومُ الجمعة يومٌ مباركٌ، ويومٌ عرفةٌ يومٌ مباركٌ، والدارُ لزيد»، فإنه لا يُسمَّى ظرفاً والحالةُ هذه، وكذلك ما وقع منهما مجروراً؛ نحو: «سرتُ في يوم الجمعة، وجلستُ في الدار»، على أنَّ في هذا ونحوه خلافاً في تسميته ظرفاً في

(١) الظرف: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وقت: خبر مرفوع بالضمّة، أو مكان: أو: عاطفة، مكان: معطوف على (وقت) ومرفوع مثله، ضُمَّنَا: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو»، والألف للإطلاق، في: في محل نصب مفعول به ثانٍ على الحكاية، باطراد: جارٍ ومجرور متعلق بضمّن، هنا: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق ب(امكث)، امكث: فعل أمر مبني على السكون، وفاعل: ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، أزمناً: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق ب(امكث)، والألف للإطلاق، وجملة «ضُمَّنَ» في محل رفع صفة ل(وقت) أو (مكان).

(٢) معنى تضمّنه له: إشارة إليه؛ لكون الحرف مقدراً في نظم الكلام، وإن لم يصح التصريح به في الظروف التي لا تتصرف.

(٣) يكون الظرف متضمناً معنى «في» باطراد إذا تعدى إليه سائر الأفعال مع بقاء تضمّنه لذلك الحرف.

الاصطلاح، وكذلك ما نُصب منهما مفعولاً به؛ نحو: «بنيْتُ الدارَ، شهدت يومَ الحملِ».

واحترز بقوله: «باطرادٍ» من نحو: «دخلتُ البيتَ، وسكنتُ الدارَ، وذهبتُ الشامَ»، فإن كل واحدٍ من «البيت والدار والشام» متضمن معنى «في»، ولكن تضمَّنَه معنى «في» ليس مطرداً^(١)؛ لأن أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف «في» معها؛ فليس «البيت والدار والشام» في المَثيل منصوبةً على الظرفية، وإنما هي منصوبةٌ على التشبيه بالمفعول به؛ لأن الظرف هو: ما تضمن معنى «في» باطراد، وهذه متضمنةٌ معنى «في» لا باطراد.

هذا تقريرُ كلام المصنف، وفيه نظر؛ لأنه إذا جُعِلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبةً على التشبيه بالمفعول به؛ لم تكن متضمنةً معنى «في»؛ لأن المفعول به غير متضمنٍ معنى «في»، فكذلك ما شُبِّه به، فلا يحتاج إلى قوله: «باطراد» ليخرجها، فإنه خرجت بقوله: «ما ضُمَّن معنى في»، والله تعالى أعلم.

(١) هذه الألفاظ لا تنصب إلا بما سمع معها؛ وهو: «دخلت وسكنت وذهبت»، فلا يُقال: «نمَتْ البيت» مثلاً؛ ولهذا كان تضمَّنهما معنى «في» غير مطرد.

ناصب الظرف:

فانصبه بالواقع فيه مظهرًا كان، وإلا فانوه مُقدراً^(١)

حكم ما تضمّن معنى «في» من أسماء الزمان والمكان النصب، والناصب له ما وقع فيه، وهو:

(أ) المصدر؛ نحو: «عجبتُ من ضربك زيداَ يومَ الجمعة عند الأمير».

(ب) أو الفعل؛ نحو: «ضربتُ زيداَ يومَ الجمعة أَمَامَ الأمير».

(ج) أو الوصف؛ نحو: «أنا ضاربٌ زيداَ اليومَ عندك».

وظاهرُ كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقع فيه فقط؛ وهو المصدر، وليس كذلك، بل ينصبه هو وغيره؛ كالفعل والوصف.

حذف ناصب الظرف:

والناصب له إما مذكورٌ كما مُثِّل، أو محذوفٌ:

(أ) جوازاً؛ نحو أن يُقال: «متى جئتَ؟»، فتقول: «يومَ الجمعة»، و«كم

سرتَ؟»، فتقول: «فرسخين»، والتقدير: «جئتُ يومَ الجمعة، وسرتُ فرسخين».

(١) انصبه: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، والهاء: مفعول به، بالواقع: جار ومجرور متعلق بـ(انصبه)، فيه: جار ومجرور متعلق بـ(الواقع)، مظهرًا: خبر (كان) مقدم منصوب، كان: فعل ماض ناقص مبني على الفتح، واسمها ضمير مستتر جوازاً يعود على (الواقع فيه)، وجملة (كان) في محل نصب حال من (الواقع فيه)، وإلا: الواو: استئنافية، إن: حرف شرط جازم مدغم في (لا)، لا: نافية، وفعل الشرط محذوف لدلالة الكلام السابق عليه، تقديره: وإن لا يكن ظاهراً، فانوه: الفاء واقعة في جواب الشرط، انو: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والهاء: مفعوله، مقدراً: حال من الهاء منصوب، وجملة (انوه) في محل جزم جواب الشرط.

(ب) أو وجوباً؛ كما إذا وقع الظرفُ:

١- صفةً؛ نحو: «مررتُ برجلٍ عندك»^(١).

٢- أو صلةً؛ نحو: «جاء الذي عندك»^(٢).

٣- أو حالاً؛ نحو: «مررت بزيدٍ عندك».

٤- أو خبراً في الحال أو في الأصل؛ نحو: «زيد عندك، وظننتُ زيداً عندك».

فالعاملُ في هذه الظروف محذوف وجوباً في هذه المواضع كلها، والتقدير في غير الصلة «استقر» أو «مستقر»، وفي الصلة «استقرَّ»؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة، والفعل مع فاعله جملة، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة، والله أعلم.

ما يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان:

وكلُّ وقتٍ قابلٌ ذاك وما

يقبلُهُ المكانُ إلا مُبهماً^(٣)

(١) عندك: عند: ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بصفة محذوفة وجوباً؛ التقدير: استقر عندك، أو هو مستقر عندك، والكاف: مضاف إليه.

(٢) عندك: عند: ظرف متعلق بصلة الموصول المحذوفة وجوباً، وتقديرها: «استقر عندك».

(٣) قابلٌ: خبر المبتدأ (كل)، مرفوع بالضمّة، ذاك: ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول به لـ(قابل)، والكاف: حرف خطاب، إلا مبهماً: إلا: أداة حصر، مبهماً: حال من (المكان) منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.

نحو الجهات والمقادير، وما

صيغ من الفعل: كـ«رمى» من «رمى»^(١)

يعني: أن اسم المكان يقبلُ النصبَ على الظرفية؛ مبهماً كان؛ نحو: «سرتُ لحظةً وساعةً»، أو مختصاً^(٢)؛ إما بإضافة نحو: «سرتُ يومَ الجمعة»، أو بوصفٍ نحو: «سرتُ يوماً طويلاً»، أو بعددٍ نحو: «سرتُ يومين». وأما اسمُ المكان فلا يقبلُ النصبَ منه إلا نوعان: أحدهما: المبهم^(٣).

والثاني: ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سنذكره.

والمبهمُ كالجهاتِ الستِ نحو: «فوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام، وخلف»، ونحو هذا، وكالمقادير نحو: «عُلُوَّةٌ، وميلٌ، وفَرْسَخٌ، وبريدٌ»، تقول: «جلستُ فوقَ الدارِ، وسرتُ عُلُوَّةً»، فتنصبهما على الظرفية، وأما ما صيغ من المصدر نحو: «مجلسٌ زيدٌ ومُقَعَّدُه»؛ فشرطُ نصبه قياساً أن يكون عامله من

(١) وما صيغ: الواو: عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على (مبهماً)، والمعطوف على المنصوب مثله، فهو مبني على السكون في محل نصب، صيغ: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، وجملة (صيغ) لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وإنما عطفت «ما صيغ» على «مبهماً»، لا على «الجهات»؛ لئلا يفيد أنه مبهم، مع أنه من المختص اتفاقاً.

(٢) المراد بـ(المبهم): ما دل على زمن غير مقدر؛ كحين ووقت ومدة، والمراد بـ(المختص): ما دل على مقدر؛ معلوماً كان - وهو المعرف بالعلمية كـ«رمضان»، أو بالإضافة كـ«زمن الشتاء»، أو بـ«أل» كـ«سرتُ اليوم» - أو غير معلوم؛ وهو النكرة المعدودة؛ كـ«سرت يوماً أو يومين»، أو الموصوفة؛ كـ«سرتُ زمناً طويلاً».

(٣) المبهم من اسم المكان لا تعرفه حقيقته بنفسه، بل بما يُضاف إليه؛ نحو: «مكان»، فإنه لا تعرف حقيقته إلا بالمضاف إليه؛ كـ«مكان زيد»، وكالجهات وما ألحق بها؛ مثل: (عند، ولدى، ووسط، وبين، وإزاء، وحذاء، ونحو ذلك).

لفظه؛ نحو: «قعدتُ مقعدَ زيدٍ، وجلستُ مجلسَ عمرو»، فلو كان عاملاً من غير لفظه تعيّن جرُّه بـ«في»؛ نحو: «جلستُ في مرمى زيدٍ»، فلا تقول: «جلستُ مرمى زيدٍ» إلا شذوذاً.

ومما ورد من ذلك قولهم: «هو مِنِّي مَقْعَدُ القَابِلَةِ، وَمَزْجَرُ الكَلْبِ، وَمَنَاطُ الثُّرَيَّا»؛ أي: كائنٌ مقعد القابلة، ومزجر الكلب، ومناط الثريا، والقياس: «هو مني في مقعد القابلة، وفي مزجر الكلب، وفي مناطق الثريا»، ولكن نُصِبَ شذوذاً، ولا يقاس عليه، خلافاً للكسائي، وإلى هذا أشار بقوله:

وشرطُ كونٍ ذا مقيساً أن يقع

ظرفاً لما في أصله معه اجتمع^(١)

أي: وشرطُ كونٍ نصب ما اشتقَّ من المصدر مقيساً: أن يقع ظرفاً لما اجتمع معه في أصله؛ أي: أن ينتصب بما يجامعه في الاشتقاق من أصل واحد؛ كمجماعة «جلست» بـ«مجلس» في الاشتقاق من الجلوس، فأصلهما واحد؛ وهو «الجلوس».

(١) شرط: مبتدأ مرفوع بالضمّة، كون: مضاف إليه مجرور، ذا: اسم إشارة مبني على السكون مضاف إليه، من إضافة المصدر لمرفوعه، ومحلّه الرفع اسم «كون»، مقيساً: خبر (الكون) منصوب، أن: حرف مصدري ونصب، يقع: مضارع منصوب بـ(أن)، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، ظرفاً: حال من فاعل (يقع) منصوب بالفتحة، و(أن) المصدرية وما بعدها في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ «كون»، تقديره: وقوعه ظرفاً، لما: اللام: حرف جر، ما: اسم موصول في محل جر، والجار والمجرور متعلق بـ(ظرفاً)، معه: مع: ظرف مكان مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ(اجتمعت)، والماء: مضاف إليه، اجتمع: فعل ماض مبني على الفتح، وسكن للروي، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، وجملة (اجتمع): لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

وظاهر كلام المصنف: أن المقادير وما صيغ من المصدر مبهمان؛ أما المقادير فمذهب الجمهور أنها من الظروف المبهمة؛ لأنها - وإن كانت معلومة المقدار - فهي مجهولة الصفة، (وذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنها ليست من الظروف المبهمة؛ لأنها معلومة المقدار).

وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهماً؛ نحو: «جلستُ مجلساً»، ومختصاً نحو: «جلستُ مجلسَ زيدٍ»، وظاهر كلامه أيضاً: أن «مرمى» مشتق من «رمى»^(١)، وليس هذا على مذهب البصريين، فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر لا من الفعل.

وإذا تقرر أن المكان المختص - وهو: ما له أقطار تحويه - لا ينتصب ظرفاً؛ فاعلم أنه سُمِعَ نصبُ كُلِّ مكانٍ مختصٍ مع «دخل»، و«سكن»، ونصب «الشام» مع «ذهب»؛ نحو: «دخلتُ البيتَ، وسكنتُ الدارَ، وذهبتُ الشامَ»، واختلف الناس في ذلك:

(أ) ف قيل: هي منصوبةٌ على الظرفية شذوذاً^(٢).

(ب) وقيل: منصوبة على إسقاط حرف الجر^(٣)، والأصل: «دخلتُ في الدار»، فحذف حرف الجر، فانتصب (الدار)؛ نحو: «مررتُ زيدا».

(ج) وقيل: منصوبة على التشبيه بالمفعول به^(٤).

(١) يمكن تفسير كلام المؤلف بأن (مرمى) مشتق من مصدر (رمى) أو مادته؛ على حذف مضاف، فيوافق كلامه مذهب البصريين.

(٢) قيل: هو مذهب سيويه والمحققين، وصححه ابن الحاجب.

(٣) هو مذهب الفارسي وابن مالك.

(٤) بقي قول رابع؛ هو أنها مفعول به حقيقة؛ لأنه نحو: «دخل» يتعدى بنفسه وبالحرف، وكثرة الأمرين فيه تدل على أنهما أصلان.

المتصرف وغير المتصرف من الظروف:

وما يُرى ظرفاً غير ظرفٍ فذاك ذو تصرفٍ في العُرفِ^(١)

وغيرُ ذي التصرفِ الذي لزمَ

ظرفيةً أو شبهها^(٢) مِنْ الكَلِمِ

ينقسم اسمُ الزمان واسم المكان إلى:

(أ) متصرف.

(ب) وغير متصرف.

(١) وما: ما: اسم موصول مبتدأ، يُرى: مضارع مبني للمجهول مرفوع بضممة مقدرة على الألف للتعذر، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، وهو المفعول الأول، ظرفاً: مفعول ثانٍ لـ(يرى) منصوب، وغير: الواو: عاطفة، غير: معطوفة على (ظرفاً)، ظرف: مضاف إليه مجرور، فذاك: الفاء: زائدة، ذا: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، والكاف: للخطاب، ذو: خبر اسم الإشارة مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة، تصرف: مضاف إليه، وجملة (ذاك ذو تصرف) في محل رفع خبر المبتدأ الأول «ما».

(٢) أو شبهها: معطوف على محذوف؛ أي: لزم ظرفية فقط، أو ظرفية، أو شبهها، ولا يجوز عطفه على «ظرفية» المذكورة في المتن؛ لاقتضائه أن بعض الظرف يلزم به الظرفية مع أنه ليس كذلك، أو لإيهامه أن غير المتصرف هو ما يلزم الظرفية فقط، أو شبه الظرفية، فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها، وكذا يقال في قول الشارح: «إلا ظرفاً أو شبهه».

وحاصل القول: أن غير المتصرف قسمان: =

= (أ) ما يلزم الظرفية فقط، فلا يخرج عنها أصلاً؛ مثل: سحر، إذا كان معيناً، ومثل: قَطُّ ظرف

للماضي، وعَوَّضُ ظرف للمستقبل، ولا يستعملان إلا بعد نفي أو شبهه، ومثل الظروف

المركبة: صباح مساءً، وبينَ وبينَ.

(ب) ما يلزم الظرفية أو شبهها؛ مثل: عند، ولدُنْ، وفوق وتحت، فهذه تلازم الظرفية إذا نصبت،

أو شبهه الظرفية إذا جُرَّتْ بـ(من)؛ كقوله تعالى: ﴿لَهُمْ مِّنْ فَوْقِهِمْ ظِلٌّ مِّنَ النَّارِ وَمِن

تَحْتِهِمْ ظِلٌّ﴾ (سورة الزمر آية ١٦).

(أ) **فالمتصرفُ** من ظرف الزمان أو المكان: ما استعمل ظرفاً وغير ظرف؛ كـ«يوم»، و«مكان»، فإن كل واحدٍ منهما يُستعملُ ظرفاً؛ نحو: «سرتُ يوماً، وجلسْتُ مكاناً»، ويُستعملُ مبتدأً نحو: «يومُ الجمعة يومٌ مباركٌ، ومكانُك حسنٌ»، وفاعلاً نحو: «جاء يومُ الجمعة، وارتفع مكانُك».

(ب) **وغير المتصرفِ**: هو ما لا يُستعملُ إلا ظرفاً أو شبهه؛ نحو: «سَحَرَ»؛ إذا أردته من يوم بعينه، فإن لم تُرد من يوم بعينه فهو متصرف؛ كقوله: ﴿إِلَّا ءَالَ لُوطٍ بَخِيْنَهُمْ بِسَحْرِ﴾^(١) و«فوق» نحو: «جلستُ فوق الدار»، فكل واحدٍ من «سحر» و«فوق»^(٢) لا يكون إلا ظرفاً.

والذي لزم الظرفية أو شبهها «عند» و«لَدُنْ»، والمراد به (شبه الظرفية): أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بـ«مِنْ»^(٣)؛ نحو: «خرجتُ من عند زيدٍ»، ولا تُجرُّ «عند» إلا بـ«مِنْ»، فلا يُقال: «خرجتُ إلى عنده»، وقولُ العامة: «خرجتُ إلى عنده» خطأ.

نيابة المصدر عن الظرف:

وقد ينوب عن مكانٍ مصدرٌ

وذاك في ظرف الزمانِ يكثرُ^(٤)

(١) الآية ٣٤ القمر ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّا ءَالَ لُوطٍ بَخِيْنَهُمْ بِسَحْرِ﴾.

(٢) فوق: ليس ملازماً للظرفية، بل هو من القسم الثاني؛ مثل: (عند) يكون ظرفاً وشبهه؛ كما تقدم أعلاه.

(٣) أي: لكثرة زيادتها في الظروف فقط، فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف.

(٤) قد ينوب: قد: حرف للتقليل، ينوب: مضارع مرفوع بالضممة، عن مكان: جار ومجرور متعلق بـ(ينوب)، مصدر: فاعل (ينوب) مرفوع بالضممة، وذلك: الواو: استثنائية، ذا: اسم إشارة مبني

ينوبُ المصدر عن ظرف المكان قليلاً^(١)؛ كقولك: «جلستُ قُرْبَ زيدٍ»؛ أي: مكانَ قُرْبِ زيدٍ، فحذف المضاف -وهو «مكان»- وأقيم المضاف إليه مُقَامَه، فأعرب بإعرابه؛ وهو النصبُ على الظرفية، ولا ينفاس ذلك، فلا تقول: «آتيك جلوسَ زيدٍ»؛ تريد «مكان جلوسه».

ويكثرُ إقامة المصدر مُقَامَ ظرفِ الزمان^(٢)؛ نحو: «آتيك طلوعَ الشمسِ، وقُدومَ الحاجِّ، وخروجَ زيدٍ»، والأصل: وقت طلوع الشمسِ، ووقت قدوم الحاجِّ، ووقت خروج زيدٍ، فحذف المضاف، وأعرب المضافُ إليه بإعرابه، وهو مقيس في كل مصدر.

أَسْئَلَةٌ وَمَنَاقِشَةٌ

- ١- اشرح بالتفصيل تعريف الظرف، ثم بيِّن معنى تَضَمُّنُه معنى «في» باطراد، وما حكم ما لم يتضمن معنى «في» من الظروف؟ مثِّل لكل ما تقول.
- ٢- بَمَّ يُنصَبُ ظرفُ الزمان والمكان؟ عدِّد الناصب له، ومثِّل لكل واحد بمثال.

على السكون في محل رفع مبتدأ، والكاف: للخطاب، في ظرف: جار ومجرور متعلق بـ(يكثر)، الزمان: مضاف إليه مجرور، يكثر: مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، يعود إلى (ذاك)، والجملّة في محل رفع خبر المبتدأ (ذاك).

(١) مما ينوب عن الظرف مطلقاً صفته، وعدده، وكليته، وجزئته؛ مثل: جلست طويلاً من الدهر، شرقيّ المكان، سرت عشرين يوماً، وثلاثين بريداً، ومشيت كلّ اليوم، وكلّ البريد، أو بعض اليوم وبعض البريد.

(٢) شرطه: إفهام تعيين وقت؛ كالأمثلة المذكورة في الشرح، أو بيان مقداره وإن لم يُعيَّن؛ كانتظرتُه نحر جزورٍ، وحلبٌ ناقةً؛ أي: مقدار نحر جزورٍ، وحلبٌ ناقة، فحذف المضاف، وأقيم المصدر مُقَامَه.

٣- متى يُحذف عامل الظرف جوازاً؟ ومتى يُحذف وجوباً؟ وكيف تقدر المحذوف؟ ولماذا؟ مثل لكل ما تقول.

٤- وضّح بالأمثلة ما يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان، ثم اذكر ما لا يقبل ذلك مع الأمثلة أيضاً.

٥- اذكر شرط نصب ما صيغ من المصدر على الظرفية، وضّح متى يتعين جره بـ(في)؟ مع التمثيل لكل ما تذكر.

٦- ما المقصود بالظرف المتصرف وغير المتصرف؟ وضّح ذلك مع التمثيل.



تمريبات

- ١- قالت العرب: (هو مني مقعد القابلة، ومزجر الكلب، ومناط الثريا).
اشرح هذا الكلام، ثم بيّن حكم نصب ما تحته خط منه، واذكر القياس في ذلك.
- ٢- كيف نصبت العرب نحو: (دخلت الدار، سكنت البيت، ذهبت الشام)؟
اشرح ذلك مع ذكر العلة.
- ٣- وضح فيما يأتي ظروف الزمان والمكان؛ المبهم منها والمختص، المتصرف وغيره، مع توضيح العالم وتقديره إن كان محذوفاً:
«أيها الطالب؛ اعمل ما استطعت صباح مساء، في كل ما يعود عليك وعلى وطنك بالخير، استيقظ مبكراً، وإذا تعبت فاسترخ قليلاً، وتمّ ظهراً بعض الوقت؛ فذلك أدوم لنشاطك وراحتك، ولا سيما زمن الصيف، ولا تتأخر عن النوم مساءً، وابدل كل الجهد؛ كي تحقق أهداف أمتك في البحث والدراسة، ولا تأمن الزمن؛ فهو يمضي سريعاً، واستقم على الجادة، ولا تلتفت يميناً أو شمالاً؛ فذلك أدعى لنجاحك، واسترخ أحياناً في الوقت الذي تحس فيه بالرهق، ودع مخالطة العابثين، فهم يكلفونك من الإسراف فوق طاقتك، وتخيّر من بين رفقك من تطمئن إلى دينه وحُلقه؛ حتى لا يذهب بك مذهب الباطل، ويقعد منك مقام الحاسد، الآن وقد استبان لك وجه الحق؛ فاعمل بهذه النصائح تسعد في كل وقت، والله يوفقك دائماً».
- ٤- استعمل كل ظرف مما يأتي في جملتين؛ بحيث يكون في الأولى محذوف العامل وجوباً، وفي الثانية مذكور العامل:

«عند، لدى، تحت، فوق، أمام».

٥- اجعل كل مصدر من المصادر الآتية في جملتين؛ بحيث يكون منصوباً في

الأولى، ومجروراً في الثانية، مع ذكر السبب:

«مركب، ملعب، مجلس، مقعد».

٦- اجعل كل مصدر مما يأتي نائباً عن ظرف الزمان:

(إقامة الصلاة، قدوم الحاج، طلوع الفجر، صلاة العصر).

٧- اشرح البيت الآتي، ثم أعرب منه ما تحته خط:

إنَّ الزمان الذي ليلاً سَعِدَتْ به

قد كادَ في وَضَحِ الأحداثِ يُبَكِّينَا

٨- اشرح البيت الآتي، ثم أعربه مبيناً وجه نصب (مقام) في الشرط الثاني منه،

وهو لأبي تمام:

إنَّ يَفْتَرِقَ نَسَبٌ يُولَفُ بَيْنَنَا

أَدَبٌ أَقْمَنَاهُ مُقَامَ الْوَالِدِ





تعريفه، ناصبه:

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهُ

في نحو: «سيري والطريق مُسرعة»^(١)

بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشَبَّهَ سَبَقَ

ذا النصب لا بالواو في القول الأحق^(٢)

المفعول معه: هو الاسم^(٣)، المنتصب، بعد واو.....

بمعنى: (مع)^(٤).

(١) ينصب: مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضممة، تالي: نائب فاعل مرفوع بالضممة المقدرة على الياء للثقل، الواو: مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله مجرور، مفعولاً: حال من «تالي الواو» منصوب، معه: مع: ظرف منصوب بالفتحة متعلق ب(ينصب)، والهاء: مضاف إليه، في نحو: جار ومجرور متعلق ب(ينصب)، سيري: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء فاعل، والطريق: الواو: للمعية، الطريق: مفعول معه منصوب بالفتحة، مسرعة: حال من الياء في (سيري) منصوب بالفتحة على التاء المقلوبة هاء للوقف.

(٢) بما: الباء: جارة، ما: اسم موصول في محل جر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ل«ذا النصب»، من الفعل: جار ومجرور، ومن: بيانية، وشبهه: الواو: عاطفة، شبهه: معطوف على الفعل ومجرور مثله، والهاء: مضاف إليه، سبق: فعل ماض مبني على الفتح، وسكن للروي، وفاعله ضمير مستتر، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، ذا: اسم إشارة مبتدأ مؤخر، النصب: بدل من (ذا) أو عطف بيان مرفوع.

(٣) أي: الفضلة.

(٤) بعد واو واقعة بعد جملة ذات فعل، أو اسم فيه معناه وحروفه، والمراد بكون الواو للمعية: أنها للتنقيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق في زمان تعلقه به، سواء صاحبه في حكم العامل أيضاً؛ مثل: «جئت وزيداً»، فإن العدول عن العطف إلى النصب يدل على قصد

والناصبُ له: ما تقدمه من الفعل أو شبهه.

فمثال الفعل: «سيري والطريقَ مسرعةً»؛ أي: مع الطريق، ف(الطريقَ): منصوب بـ«سيري»، ومثال شبه الفعل: «زيد سائرٌ والطريقَ»، و«أعجبني سيرك والطريقَ»، ف(الطريقَ): منصوب بـ(سائر) و(سيرك).

(وزعم قوم أن الناصب للمفعول معه الواو، وهو غير صحيح؛ لأن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزة منه؛ لم يعمل إلا الجزء كحروف الجر، وإنما قيل: «ولم يكن كالجزة منه»؛ احترازاً من الألف واللام؛ فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئاً؛ لكونها كالجزة منه؛ بدليل تخطي العالم لها؛ نحو: «مررت بالغلام»).

ويستفاد من قول المصنف: «في نحو: سيري والطريقَ مسرعةً» أن المفعول معه مقيس فيما كان مثل ذلك؛ وهو: كل اسم وقع بعد واو بمعنى: (مع)، وتقدمه فعلٌ أو شبهه، وهو الصحيح من قول النحويين.

وكذلك يفهم من قوله: «بما من الفعل وشبهه سبق» أن عامله لا بد أن يتقدم عليه، فلا تقول: «والنيلَ سرتُ»، وهذا باتفاق، وأما تقدمه على مصاحبه؛ نحو: «سار والنيلَ زيدٌ»؛ ففيه خلاف، والصحيح منعه.

نصب المفعول معه بفعل مضمَر:

وبعدَ «ما» استفهامٍ أو «كيف» نَصَبٌ

بفعلٍ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ

المعية، أم لم يصاحبه في الحكم؛ مثل: (استوى الماء والخشبة)؛ أي: ارتفع الماءُ حال كونه مصاحباً للخشبة.

حقُّ المفعول معه أنَّ يسبِّقَه فعلٌ أو شبهُه؛ كما تقدَّم تمثيْلُه، وُسْمِعَ من كلام العرب نصبُه بعد «ما» و«كيف» الاستفهاميتين من غير أن يُلقَطَ بفعلٍ؛ نحو: «ما أنتَ وزيداً؟»^(١)، و«كيف أنتَ وقصعةٌ من ثريدٍ؟»^(٢)، فخرَّجَه النحويون على أنه منصوب بفعلٍ مضمِرٍ مشتقٍّ من (الكون)، والتقدير ما تكونُ وزيداً؟ وكيف تكونُ وقصعةٌ من ثريدٍ؟ ف(زيداً) و(قصعةٌ) منصوبان بـ«تكون» المضمرة.

أحوال الاسم الواقع بعد الواو ثلاثة: والعطفُ إنَّ يمكنُ بلا ضعفٍ أحقُّ

والنصبُ مختارٌ لدى ضَعْفٍ

والنصبُ إنَّ لم يُجْزِ العطفُ يَجِبُ

أو اعتقدَ إضمارَ عاملٍ تُصِبُ

الاسمُ الواقع بعد هذه الواو إما أنَّ يمكن عطفه على ما قبله أو لا، فإنَّ أمكن عطفُه؛ فإما أن يكون بضعفٍ أو بلا ضعفٍ.

(١) ما أنتَ وزيداً: ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب خبر مقدم ل(تكون) المحذوفة، أنت: ضمير منفصل في محل رفع اسم (تكون)، وهذا الضمير في الأصل مستتر فيها، فلما حذفت برز وانفصل، وزيداً: الواو: للمعية، زيداً: مفعول معه منصوب بـ(تكون) المحذوفة.

(٢) كيف: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب خبر مقدم ل(تكون) المحذوفة، أنت: ضمير منفصل في محل رفع اسم (تكون)، وقصعةٌ: الواو: للمعية، قصعةٌ: مفعول معه منصوب بـ(تكون) المضمرة.

(٣) العطفُ: مبتدأ مرفوع، إن: حرف شرط جازم، يمكنُ: مضارع مجزوم بـ(إن)، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر جوازاً، بلا: الباء: جارة، ولا: نافية معترضة، = ضعف: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بـ(يمكن)، أحق: خبر (العطف) مرفوع، وسكَّن للروي، وجواب الشرط محذوف لدلالة الكلام عليه، تقديره: فالعطف أحق، لدى: ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة متعلق بـ(مختار)، ضعف: مضاف إليه مجرور.

(أ) ترجيح العطف:

فإن أمكن عطفه بلا ضعفٍ فهو أحقُّ من النصبِ؛ نحو: «كنتُ أنا وزيدٌ كالأخوين»، فرُفِعَ «زيد» عطفاً على المضمَر المتصلِ أولى من نصبه مفعولاً معه؛ لأن العطف مَمَكُنٌ للفصل^(١)، والتشريك أولى من عدم التشريك^(٢)، ومثله: «سار زيد وعمرو»، فرفع «عمرو» أولى من نصبه:

(ب) ترجيح النصب على المعية:

وإن أمكن العطفُ بضعفٍ؛ فالنصبُ على المعية أولى من التشريك؛ لسلامته من الضعف؛ نحو: «سرتُ وزيداً»، فَنَصَبُ «زيد» أولى من رفعه؛ لضعف العطف على المضمَر المرفوع المتصل بلا فاصل.

(ج) وجوب النصب مفعولاً معه أو مفعولاً به:

وإن لم يمكن عطفه تعيّن النصبُ على المعية، أو على إضمار فعلٍ يليق به؛ كقوله:

٢٥ - علفتها تبناً وماءً بارداً^(٣)

(١) الفصل بين الضمير المتصل والمعطوف عليه - وهو «زيد» - بالضمير المنفصل «أنا»؛ كما سيأتي في العطف.

(٢) التشريك في الحكم لصحة توجه العامل إلى المعطوف أولى من عدمه؛ لثلا تصير العمدة فضلة؛ لأن الأصل في الواو العطف.

(٣) قائله: غير معروف، وتمام البيت: «حتى عَدَّتْ هَمَالَةً عيناها»، والضمير في «علفتها» عائد على الدابة. هَمَالَةٌ: مبالغة اسم فاعل، من (هَمَلَ الدمغ): جرى.

المعنى: علفت هذه الدابة تبناً، وسقيتها ماءً بارداً، حتى صارت دموع عينيها كثيرة الجريان.

الإعراب: علفتها: علف: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل، و(ها): مفعوله الأول في محل نصب، تبناً: مفعول به ثانٍ ل(علفت) منصوب، وماء: الواو: عاطفة عطف جمل، ماءً: مفعول به لفعل محذوف تقديره: سقتها ماءً، وجملة (سقيتها ماءً) معطوفة على جملة (علفتها تبناً)، ويجوز في «ماءً» أن تكون معطوفة على (تبناً) عطف مفرد على مفرد بتأويل (علفتها)

